دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	تقرير عن المؤتمر السنوي الرابع لمركز الدراسات الدولية : بغداد، 6 - 7 كانون الأول / ديسمبر 1999
المصدر:	المستقبل العربى
الناشر:	مركز دراسات الوحدة العربية
المؤلف الرئيسي:	الجاسور، ناظم عبدالواحد
المجلد/العدد:	مج22, ع254
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2000
الشهر:	أبريل
الصفحات:	163 - 166
رقم MD:	715821
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	مؤتمرات
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/715821

© 2020 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

تقرير عن:

المؤتمر السنوي الرابع لمركز الدراسات الدولية

بغداد، ٦ ـ ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩

ناظم عبد الواحد الجاسور

رئيس قسم الدراسات الأوروبية، مركز الدراسات الدولية ـ جامعة بغداد.

ختم مركز الدراسات الدولية في جامعة بغداد الأيام الأخيرة في القرن العشرين بعقد مؤتمره السنوي الرابع الذي تميز بحضور فعال. وقد جاء انعقاد هذا المؤتمر بالتعاون مع الجمعية العربية للعلوم السياسية، وتحت شعار: لا أمن قومياً فاعلاً بدون تضامن عربي مشترك، حيث طرح وعلى مدى يومين (٦ ـ ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩) العديد من الأوراق التي توزعت على العديد من المحاور ذات الأهمية المباشرة والتأثير الفعال في الأمن القومي العربي بكل أسسه وأهدافه، ومحدداته الوطنية والقومية.

الأمن القومي العربي

لقد تناول هذا المحور العديد من الأوراق التي تركزت في تسليط الضوء على تلك الأطر النظرية في صياغة مفهوم الأمن القومي، والعربي بالتحديد، في النطاق القومي الأشمل، أو من خلال الصيغ التي طرحتها التكتلات الإقليمية العربية. فقد تمحورت الورقة التي قدمها د. **أحمد عبد الرحيم الخلايلة** «الأمن القومي العربي، دراسة استراتيجية» على توضيح مكانة هذا المفهوم في التفكير الاستراتيجي (السياسي والعسكري)، ثم بيان أهداف وتحديات الأمن القومي العربي، منطلقاً من كل ذلك بغية ارساء صيغة لنهج مقترح لبناء استراتيجية الأمن القومي العربي، ومن خلال منهجية قائمة على التحليل العلمي للعديد من النقاط التي أثارتها الورقة، إذ يؤكد على أن الامن القومي العربي لا يمكن فهمه الا من خلال «المفهوم الاستراتيجي لقومية واحدة»، منطلقاً في تحديد مفهوم الأمن على أنه تعبير عن الأمة الواحدة التي رغم التجزئة السياسية، تمتلك مصيراً مشتركاً، وتواجه تحديات وأخطاراً مماثلة.

أما بخصوص الأمن القومي بين الصيغة المحلية (الوطنية) وصيغة الأمن المستعار، فقد كان مدار نقاش الورقة التي تقدم بها د. **محمد جواد علي مبارك** الذي أكد أن منطقة الخليج العربي تعد من أكثر المناطق والحواضر العربية انكشافاً نحو القوى الكبرى، واتساع مجالات اختراق هذه المنطقة، بحيث تحولت الى ساحة طرح من خلالها العديد من المشاريع والصيغ الأمنية. وهي ليست موجهة نحو صيانة أمنها، وإنما أمن الأطراف الدولية والإقليمية الفاعلة في هذه المنطقة التي شكلت قلب الوطن العربي، بحيث غدا استقرارها هو في النهاية استقراراً وانتظاماً للأمة العربية بكل وحداتها السياسية، وجامعتها العربية. ولذلك فان ما تم طرحه عربياً، قومياً، من صيغ أمنية من شأنها أن ترسي أمناً عربياً يربط ما بين الأمن والتنمية القومية الشاملة، اصطدم بتلك الصيغ والمشاريع والترتيبات الأمنية التي

انهالت على منطقة الخليج العربي.

وجاءت الورقة التي تقدم بها د. **ضاري رشيد** «الصياغات الأمنية الجديدة وانعكاساتها في المنطقة العربية» لتكمل ما طرح سابقاً، حيث ذهبت الى ان تسليط الضوء على هذه الصياغات التي عرفتها المنطقة العربية، وبالتحديد في بداية عقد التسعينيات الذي شهد، وبحسب رأي الباحث، متغيرات عميقة طالت ليس أسس العلاقات الدولية ومرتكزات النظام الدولي فحسب، وانما مسألة «الامن والسلم» الدوليين وكيفية صياغتهما من جديد بما يتناسب والمصالح الاستراتيجية للقوى الكبرى، التي أفرغت ما في جعبتها من مشاريع: أوسطية، متوسطية، وانتهاء بالاتفاقيات والمعاهدات، حيث بنودها، أو نصوصها تكشف عن ذلك المنزلق الذي تورط فيه العديد من الوحدات السياسية العربية.

وإضافة الى ذلك، فان هناك «العولمة وأثرها على الامن القومي ـ مخاطر الانفراط» التي تقدم بها د. **جابر حبيب جابر** الذي انطلق من أن العالم الغربي يتجه نحو المزيد من الترابط والتداخل بفعل ظاهرة العولمة، وتياراتها، بينما دول الجنوب تتفاقم فيها الانتماءات الاولية من قبلية، وقومية، ودينية، وهو ما أدى إلى تفكك بعض الدول، وهناك دول أخرى مهددة بالانفراط. ومن هنا، فان الوطن العربي بتعدده الاثني، والديني، والمذهبي، يعد أكثر المناطق اختراقاً وتأثراً بفواعل العولمة وتداعياتها، ولا سيما الجانب الثقافي، وكذلك الاقتصادي، حيث اقتصاد السوق المدمر لاقتصادات دول العالم الثالث ومن بينها الوطن العربي.

الخليج العربي

ومن الأمن القومي العربي في اطاره النظري، ينتقل المؤتمر في احدى جلساته لتناول منطقة الخليج العربي بالتحديد، جغرافياً، وسياسياً، وأمنياً، وعسكرياً، حيث جاءت ورقة د. **ظافر ناظم سلمان** لتحدد أطروحة الاحتواء من خلال الصياغات الأمنية التي شهدتها منطقة الخليج العربي؛ هذه الصياغات التي تعبر، بحسب رأي الباحث، عن رؤيا مؤسسة على استراتيجيا معلنة وواضحة المعالم، والتي بحسب مارتن انديك هي اعادة هيكلة الشرق الاوسط وبالشكل الذي ينسجم مع المصالح الحيوية للولايات المتحدة التي ترتكز على النفط ومنع الانتشار النووي ـ ما عدا اسرائيل ـ والحفاظ على منطقة الخليج العربي كما هي عليه الآن.

وبخصوص علاقات القوة الكونية وسعي الولايات المتحدة للهيمنة على أمن الخليج العربي: المنطلقات ـ الادوات ـ الوسائل، فان الاستاذ **عبد الوهاب القصاب** أشار الى دوافع واشنطن للعب الدور الكوني بعد غياب القطب الثاني ومن خلال المدركات التالية:

ـ أن لديها مجموعة واسعة من المصالح والالتزامات ذات المدى الكوني.

ـ ان ردع اي محاولة للمساس بهذه المصالح تتطلب الانتشار العسكري والأمني الامريكي.

ـ انها القوة العظمى الوحيدة التي تستطيع ضرب أي هدف في العالم من دون أن ترسل جنوداً واحداً.

ـ امكانياتها من احتواء وادارة النزاعات الاقليمية، والانظمة الأمنية الاقليمية بالشكل الذي يحقق كل مخططاتها الاستراتيجية التي تستند الى مفهوم الدفاع القومي القائم على مرتكزات: الدفاع والدرع الاستراتيجي، الانفتاح المتقدم، الاستجابة للأزمات، اعادة هيكلة القوات.

ومن هنا، وكما يؤكد د. **وائل محمد اسماعيل** في ورقته: «الاتفاقيات الأمنية بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي وانعكاساتها السلبية»، فإن هذا الوجود العسكري الذي «أقرت شرعيته» ربما سيتحول الى منظومة أمنية دفاعية شاملة لكل دول المنطقة التي تتحمل كل

نفقاتها، ومترابطة مع ما تم توقيعه من اتفاقيات أمنية وعسكرية مع دول الجوار الاقليمي للوطن العربي، حيث الموقع المتميز الذي يحتله الكيان الصهيوني في كل هذه الاتفاقيات، وبالشكل الذي يحقق كل الحلقات الاستراتيجية التي وضعتها الحركة الصهيونية في مؤتمراتها السنوية والدورية.

وضمن السياق نفسه، فان الاستاذ **غازي أحمد خليل** قد سلط الضوء الكاشف على مسألة حساسة تناولتها الاتفاقيات الأمنية مع دول الخليج العربي الا وهي تخزين الأسلحة في المنطقة، حيث يعرض ارقاماً تفصيلية لكل أنواع الاسلحة والمعدات العسكرية الامريكية المخزونة في بعض دول المنطقة والقواعد العسكرية التي تم بناؤها لهذا الغرض، اذ من بين ما يذكره وجود ٢٥٤ طائرة امريكية و٨٠٠٠ جندي، اضافة الى القوات البحرية التي تدعمها حاملة الطائرات والغواصات، والمدمرات، واكثر من ٢٠٠ دبابة من نوع أبرام، و٥٠ مدفعاً ذاتي الحركة و١٢٠ ناقلة جنود، ناهيك عن القوات الجوية والبحرية والبرية البريطانية، وكذلك الفرنسية، التي تحاول إثبات وجودها بقوات رمزية.

وان الهدف من هذا الوجود العسكري الواسع النطاق لم يكن الا لحماية النفط. وهو ما يؤكده د. **محسن خليل** في ورقته التي جاءت تحت عنوان «النفط والخليج العربي والامن القومي»، حيث ان هذه السلعة الاستراتيجية قد فجرت في هذه المنطقة القضية الأمنية على نحو بارز وشديد منذ أن كانت منطقة نفوذ بريطانية وتحولت منذ عقد التسعينيات الى منطقة تهيمن عليها الولايات المتحدة بشكل مطلق لا تنافسها فيها اية قوة أخرى، حيث احتياطها من النفط يمثل اكثر من ٦٤٣ مليار برميل وتساهم في ثلث الانتاج العالمي.

المحور التركي ـ الاسرائيلي

طرحت في هذا المحور ثلاث اوراق جمعها قاسم مشترك هو التحالف التركي ـ الاسرائيلي وأثره في الأمن القومي العربي، الا أن طريقة تناول هذه المنطقة تباينت من باحث الى آخر، ولا سيما أن رؤية كل باحث لهذا التحالف قد استندت الى منهجية مختلفة، وتناولت أبعاداً سادها الاختلاف. واذا كانت ورقة د. **عبد الجبار عبد مصطفى** قد أكدت أن التحالف التركي ـ الاسرائيلي قد ولد في بيئة اقليمية غير متوازنة القوة والتأثير، حيث البعد الامريكي في تفصيل هذا التحالف وتهيئة كل الأسس التي يستند اليها سياسياً، وعسكرياً ومالياً، فان د. **مهدية صالح** ذهبت في ورقتها بالاتجاه نفسه، الا انها شددت بصورة أكثر على ان هذا التحالف لم يكن ليرى النور لولا الضعف العربي، وتشتت قدراته العسكرية والمالية. فالولايات المتحدة حاولت، وبحسب رأي الباحثة، توظيف كل امكانياتها ومدركاتها الأمنية من أجل بناء تحالف أمني ـ عسكري يتسع لمخططات القوة العظمى وينجز بعض الحلقات الخاصة في المناطق التي لا يستساغ وجودها العسكري. وإن كل ما سبق وطرح من مبررات هذا التحالف، قد وجه أساساً لخرق الأمن القومي العربي من خاصرته الشمالية، وهو تهديد لدول المشرق العربي ولا سيما سوريا والعراق.

أما د. **وصال نجيب العزاوي**، فقد عرضت التحالف التركي ـ الاسرائيلي على أنه مؤشر الانغماس في دائرة التحالفات وانعكاساته على الامن القومي العربي، من خلال تأكيدها أن السياق التاريخي للسلوك الامريكي ضد المشروع القومي العربي يكشف عن حقيقة مفادها أن الاستراتيجيا الامريكية في المنطقة تمحورت منذ البداية حول عنصرين أساسيين، وقد ارتبطت بهما أهداف فرعية أو

استجدت تبعاً لحاجة الادارة الامريكية في تبرير تدخلها في شؤون المنطقة وهي النفط، والوجود العسكري، وأمن اسرائيل.

الشراكة المغاربية ـ الامريكية

واذا كانت بداية عقد التسعينيات قد شهدت انطلاق مشاريع وترتيبات أمنية استهدفت المشرق العربي، وخليجه، فان نهاية العقد قد اختتمت بطرح آخر ما في جعبة القوى الامبريالية من مشاريع كان آخرها الشراكة المغاربية ـ الامريكية التي تناولتها ورقة د. **ناظم عبد الواحد الجاسور**، الذي أكد أن هذه الشراكة لم تكن في جوهرها الا صيغة أمنية جديدة لإعادة رسم الخارطة السياسية للأمة العربية في القرن الحادي والعشرين، وإن كانت ترتدي ثوباً اقتصادياً هدفه إقامة كيان اقتصادي متعارض مع الشراكة المتوسطية، لا بل ناسف لكل ما طرحته أوروبا (فرنسا) من مرتكزات هذه الشراكة التي انطلقت في عام ١٩٩٥. وإن هذا المشروع الذي لم تتحدد بعد ملامحه وسماته الاساسية ولا هيكليته قد سبق أن طرح أفكاره مساعد وزيرة الخارجية الامريكية لشؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في حزيران/يونيو ١٩٩٨، داعياً الى إقامة كيان اقتصادي يضم دول المنطقة والولايات المتحدة، الا أن ردود أفعال دول المنطقة كانت متباينة بين القبول المشروط وعدم التعليق، وذلك للخلافات الجانبية التي تسود دولها، ناهيك عن أن أزمة لوكربي لم يتم التوصل الى أي حل بشأنها، الامر الذي جعل الادارة الامريكية تكرر طرحها للمشروع من خلال الندوة التي عقدت في تونس في شباط/فبراير ١٩٩٩ وعلى لسان سفيرتها ليين روبين رافاييل التي اكدت على الاهمية الاستراتيجية الرئيسية للمغرب العربي في المصالح الامريكية. كما أن زيارة قائد قوات حلف الناتو في نابولي لتونس في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ وعقده مؤتمراً صحفياً، قد اكد على الخطوط العامة لهذه الشراكة التي من شأنها مواجهة الأزمات الطارئة وسيادة الامن في المنطقة.

التعاون الاقليمي الآسيوي والأمن العربي

لقد شكل التعاون الاقليمي بين وسط وغرب آسيا وتأثيره في الامن القومي العربي اهتمام الورقة التي تقدم بها د. **هاني الياس الحديثي** والتي انطلقت من فرضية أن تحقيق التعاون الاقليمي بين وسط وغرب آسيا يضع الوطن العربي في وضعه الراهن، على افتراض استمراره على ما هو عليه من وهن، أمام خيار التعامل الهش لصالح الدول المتعاونة التي يمكن أن تسير باتجاه التكامل. وعليه فان الباحث سعى إلى التحقيق في امكانية توفر حوافز تضع أقطار الوطن العربي أمام تحدي التعاون الاقليمي ضمن إطار المحيط العربي. فدول وسط آسيا التي خرجت من الاتحاد السوفياتي السابق أضحت متعطشة للأمن، وبناء المرتكزات الاقتصادية بغية وضع حلول ناجعة لأزمات لم تعهدها من قبل، الأمر الذي جعلها توجه أنظارها نحو دول غرب آسيا: باكستان، ايران، تركيا، لتوثيق التعاون معها للضرورات الأمنية والتنمية، حيث الروابط الإثنية والدينية، والمذهبية، ناهيك عن التأثيرات الدولية التي تعرضت لها وعملت على فصم العلاقة العربية ـ الاسلامية التي تربط دول المنطقة مع الأمة العربية، وخصوصاً ما طرحته السياسة الامريكية، وكذلك الاسرائيلية في علاقاتهما مع هذه الدول الجديدة.

كما قدمت ورقة تقيّم الأداء التفاوضي الاردني ـ الاسرائيلي في ظل التسوية السياسية من قبل الاستاذ **محمود عليان عليمات**، وكذلك ورقة عن تداعي فروض الامن القومي العربي ـ التملك النووي العربي من قبل د. **منعم العمار** والتي لم يتم طرحها في جلسات المؤتمر □